الأمم المتحدة
E/2010/L.12/Rev.1

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
22 July 2010
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٠
نيويورك، ٢٨ حزيران/يونيه – ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٠
البند ٦ (أ) من جدول الأعمال
تنفيذ ومتابعة المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة: متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

المكسيك: مشروع قرار

متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، المعقود في مونتيري بالمكسيك، في الفترة ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢، وإلى مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، المعقود في الدوحة بقطر، في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨،

وإذ يشير أيضا إلى الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية[(١)]،

وإذ يشير كذلك إلى قرار الجمعية العامة ١٩٣/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، بشأن متابعة وتنفيذ توافق آراء مونتيري ونتائج المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨ (إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية)، وإلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي

(١) القرار ٣٠٣/٦٣، المرفق.

الرجاء إعادة الاستعمال

٣٠/٢٠٠٩ بشأن تعزيز العملية الحكومية الدولية لمتابعة تمويل التنمية، وإلى جميع قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الأخرى ذات الصلة[٢]،

وإذ يحيط علما بالموجز الذي أعدته رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي للاجتماع الخاص الرفيع المستوى الذي عقده المجلس في نيويورك يومي ١٨ و ١٩ آذار/مارس ٢٠١٠ مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)[٣]،

وإذ يحيط علما أيضا بمذكرة الأمين العام المعنونة ''البناء على توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية''[٤]،

وإذ يلاحظ المداولات التي جرت في سياق العملية التحضيرية للجلسة العامة الرفيعة المستوى للجمعية العامة المعنية بالأهداف الإنمائية للألفية، المزمع عقدها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠،

وإذ يعيد تأكيد توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٥] بتمامه وكماله وبنهجه الكلي، وإذ يشير إلى العزم على اتخاذ إجراءات محددة لتنفيذ توافق آراء مونتيري والتصدي للتحديات في مجال تمويل التنمية من منطلق الشراكة والتضامن العالميين دعما لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ يأخذ في اعتباره أن الدول الأعضاء والأطراف المؤثرة الأخرى تقدمت بمقترحات محددة تتعلق بموضوع تعزيز عملية متابعة تمويل التنمية،

---

(٢) قرارات الجمعية العامة ٢١٠/٥٦ باء المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢، و ٢٥٠/٥٧ و ٢٧٢/٥٧ و ٢٧٣/٥٧ المؤرخة ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٢٧٠/٥٧ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، و ٢٣٠/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و ٢٢٥/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، و ١٨٨/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، و ١٩١/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، و ١٨٧/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، و ٢٠٨/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، و ٢٣٩/٦٣ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٤/٢٠٠٢ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢، و ٤٧/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣، و ٦٤/٢٠٠٤ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، و ٤٥/٢٠٠٦ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦، و ٣٠/٢٠٠٧ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٧، و ١٤/٢٠٠٨ المؤرخ ٢٤ تموز/ يوليه ٢٠٠٨.

(٣) A/65/81-E/2010/83.

(٤) E/2010/11.

(٥) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

وإذ يعيد التأكيد على وجوب أن يتحمل كل بلد في المقام الأول المسؤولية عن تنميته وأنه ليس من المغالاة التشديد على دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة، وإذ يقر بضرورة تكميل الجهود الوطنية ببرامج وتدابير وسياسات عالمية داعمة تهدف إلى زيادة فرص تحقيق التنمية في البلدان النامية مع مراعاة الظروف الوطنية وكفالة احترام استراتيجيات الملكية والسيادة الوطنية،

وإذ يعرب عن قلقه البالغ إزاء التأثيرات السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية في التنمية، بما في ذلك تأثيراتها السلبية على قدرة البلدان النامية على تعبئة الموارد من أجل التنمية، وإذ يقر بأن الاستجابة على نحو فعال للأزمة الراهنة يتطلب التنفيذ الجيد التوقيت للالتزامات القائمة بشأن المعونة،

١ - **يؤكد من جديد** أهمية مواصلة الالتزام الكامل، وطنيا وإقليميا ودوليا، بضمان المتابعة السليمة والفعالة لتنفيذ توافق آراء مونتيري[٥]، على النحو الذي أُعيد تأكيده في إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية[٦]، ومواصلة بذل الجهود الدؤوبة لإقامة الجسور بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين في سياق جدول الأعمال الشامل لعملية تمويل التنمية؛

٢ - **يكرر التأكيد** على أهمية الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة بوصفها مركز تنسيق عملية متابعة تمويل التنمية، والحاجة إلى مواصلة أداء هذا الدور لكفالة استمرارية العملية وحيويتها، مع التأكيد من جديد على ضرورة مواصلة تكثيف اشتراك جميع الأطراف الفاعلة، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية في متابعة وتنفيذ الالتزامات المتعهد بها في مونتيري والدوحة؛

٣ - **يؤكد مجددا** دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تعزيز التماسك والتنسيق والتعاون في تنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بوصفه منتدى لمشاركة الأطراف الفاعلة المتعددة؛

٤ - **يؤكد** على وجوب أن تكون عملية متابعة تمويل التنمية مكونة من سلسلة من الأحداث التي يسهم كل حدث منها في نشوء الحدث الذي يليه ويصب فيه، على نحو يؤكد الطبيعة الشاملة للعملية ويحسّن استخدام الآليات القائمة والموارد المتاحة ويزيد فعاليتها؛

(٦) قرار الجمعية العامة ٢٣٩/٦٣، المرفق.

٥ - **يرحب** بالطرائق الجديدة لاجتماع المجلس الخاص الرفيع المستوى مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والأونكتاد، ويحيط علما بالمشاورات التي تجرى قبل عقد ذلك الاجتماع مع الأطراف الفاعلة المذكورة؛

٦ - **يرحب أيضا** بالمناقشات الموضوعية التي جرت أثناء اجتماع المجلس الخاص الرفيع المستوى، ويؤكد على أن تلك المناقشات جزء لا يتجزأ من عملية متابعة تمويل التنمية؛

٧ - **يرحب كذلك** بازدياد التفاعل والتنسيق، على مستوى الموظفين، مع المؤسسات التي شاركت من قبل في اجتماع المجلس الرفيع المستوى؛

٨ - **يشجع** رئيس المجلس على أن يواصل، بالتشاور مع الدول الأعضاء، العمل مع الممثلين المعتمدين لمؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والأونكتاد، من أجل تحسين جدول أعمال اجتماع المجلس الرفيع المستوى وتنظيمه، مع النظر في أمر إيجاد نهج ابتكارية حافزة، في جملة أمور، لمشاركة تلك المؤسسات على نحو رفيع المستوى؛

٩ - **يرحب** بالجهود المبذولة من أجل تعزيز أهمية النظر في بند جدول الأعمال المتعلق بتمويل التنمية أثناء الدورات الموضوعية السنوية للمجلس، بما في ذلك تخصيص البند للجزء المعني بالتنسيق في المجلس، ويؤكد عزمه على مواصلة تحسين تلك الطرائق؛

١٠ - **يشجع** جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة على النظر في أمر تنظيم حلقات دراسية ومناقشات أفرقة وإحاطات إعلامية، في إطار التجهيزات لعقد المناسبات المذكورة أعلاه والمساهمة فيها، بغرض رفع درجة الوعي، وتوجيه الاهتمام، وتعزيز المشاركة والمناقشات الموضوعية بصفة مستمرة؛

١١ - **يعيد** تأكيد أهمية مواصلة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، في مجال تنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة، استنادا إلى الفهم الواضح والاحترام فيما يتعلق بالولايات والهياكل الإدارية لكل منها؛

١٢ - **يرحب** في هذا الصدد بمشاركة رئيس المجلس في اجتماع لجنة التنمية التابعة لمؤسسات بريتون وودز، المعقود في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٠، باعتبار أنها ممارسة مفيدة؛

١٣ - **يشجع** إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة، وعلى وجه التحديد مكتب تمويل التنمية، على مواصلة التفاعل بانتظام، على مستوى الموظفين، مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والأونكتاد، توخيا لتعزيز التماسك والتنسيق والتعاون، على أن يعمل كل واحد من هذه الهيئات وفقا للولاية الحكومية الدولية الخاصة به؛

١٤ - **يشيد** بالجهود المبذولة بالفعل من أجل تعزيز عملية متابعة تمويل التنمية، ويؤكد أنه يتعين استعراض طرائق هذه العملية، حسب الاقتضاء، في إطار زمني تحدده الجمعية العامة، ويلاحظ أن الأمين العام سيقدم مقترحات محددة بشأن مواصلة تعزيز عملية متابعة تمويل التنمية من أجل أن تنظر فيها الدول الأعضاء في الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة؛

١٥ - **يكرر** مناشدته الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المانحة المحتملة الأخرى النظر في أمر المساهمة بسخاء في صندوق استئماني لتمويل التنمية، مما سيسهل تعزيز العملية الحكومية الدولية الشاملة وزيادة فعاليتها وتطبيقها من أجل تنفيذ عملية متابعة تمويل التنمية.